The role of oil in shaping the policy of the United States of America towards the Arabian Gulf region

Dr. Ibrahim Aladdin*
Khaled al Ali**

(Received 24 / 2 / 2023. Accepted 24 / 4 / 2023)

□ ABSTRACT □

Energy security was defined in the 1970s as reducing dependence on imported oil. However, in today's market environment, it is seen as a common interest between producers and consumers. This study examines the efforts of the United States to pursue a long-term oil strategy. In the expansion between production and consumption in the United States, the volatility of oil prices, the potential opening of the oil exploration sector in Saudi Arabia, the Iranian role in developing energy resources from the Caspian Sea basin, and the economic sanctions on Iraq, the main argument is that the prosperity of the American and global economy depends on Availability of Gulf oil in reliable quantities at reasonable prices.

Keywords: Energy- United States- oil strategy

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, Department of History, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria**
*** **Postgraduate student , Department of History, Faculty of Arts, Tishreen University**
khaledali@tishreen.edu.sy

دور النفط في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي

د. ابراهيم علاء الدين*

خالد العلي**

(تاريخ الإيداع 24 / 2 / 2023. قبل للنشر في 24 / 4 / 2023)

□ ملخّص □

تم تعريف أمن الطاقة في السبعينيات، على أنه تقليل الاعتماد على النفط المستورد، ومع ذلك، في بيئة السوق اليوم، يُنظر إليه على أنه مصلحة مشتركة بين المنتجين والمستهلكين، تبحث هذه الدراسة في جهود الولايات المتحدة لمتابعة استراتيجية نفطية طويلة المدى، وتشمل دراسة الفجوة الآخذة في الاتساع بين الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة، وتقلب أسعار النفط، والانفتاح المحتمل لقطاع التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية، والدور الإيراني في تطوير موارد الطاقة من حوض بحر قزوين، والعقوبات الاقتصادية على العراق، الحجة الرئيسية هي أن ازدهار الاقتصاد الأمريكي والعالمي يعتمد على توافر نفط الخليج بكميات موثوقة وبأسعار معقولة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة– الولايات المتحدة– الاستراتيجية النفطية

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

*أستاذ مساعد ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة تشرين ، اللاذقية، سورية

**طالب دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية

مقدمة

لأكثر من نصف قرن، كان النفط مصدر الطاقة المهيمن في العالم، ومن المتوقع أن تنخفض حصة النفط في الطلب العالمي على الطاقة انخفاضًا طفيفًا في العقود القليلة المقبلة من حوالي 40 في المائة إلى 38 في المائة،[1] وعلى الرغم من هذا الانخفاض، سيظل النفط أكبر مصدر منفرد للطاقة وبالتالي، فإن الطلب العالمي على النفط من المتوقع أن يرتفع من 75 مليون برميل في اليوم إلى 112.4 مليون برميل في اليوم في عام 2020.[2]

ضمن هذا التوقع، يجب التأكيد على حقيقتين مهمتين، أولاً: يوجد أكثر من نصف النمو في استهلاك النفط في الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة.

ثانيًا، على الرغم من الزيادات الحقيقية والمحتملة في إنتاج النفط من بحر الشمال وغرب إفريقيا وحوض بحر قزوين فإن الطلب المتزايد على النفط في العالم سوف يتم تلبيته بشكل متزايد من قبل منتجي الخليج العربي.

حدثت الذروة التاريخية لصادرات الخليج العربي في عام 1974، عندما كانت تلك المنطقة تمثل أكثر من ثلثي النفط المتداول في الأسواق العالمية، وبعد أكثر من عقد من ارتفاع أسعار النفط، أدت التخفيضات الكبيرة في استهلاك النفط في جميع أنحاء العالم إلى آخر انخفاض تاريخي لصادرات نفط الخليج العربي في عام 1985، وجاء أقل من 40 في المائة من النفط المتداول في عام 1985 من موردي الخليج العربي.

أهمية البحث وأهدافه

كان موقع الخليج العربي عبر جميع المراحل الزمنية ذو أهمية بالغة بسبب الموقع الاستراتيجي من الناحية التجارية لما شكله من صلة وصل بين أوربا والعالم العربي من جهة ودول الشرق الأقصى من جهة أخرى وعلى رأسها الهند والصين، لكن التحول الكبير في العالم والذي نجم عن قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما رافقة من اختراع محركات تعتمد على الطاقة وبسبب الكميات الهائلة من النفط الذي يعد المصدر الأول للطاقة في العالم والتي اكتشفت في منطقة الخليج جعلته المنطقة الأكثر أهمية على مستوى العالم بأسره، فتسابقت الدول العظمى لفرض سيطرتها على المنطقة وكان لبريطانيا السبق في توقيع معاهدات فرض السيطرة على دويلات ومشيخات الخلي في بداية القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية والضعف الكبير الذي أصاب دول الاستعمار القديم بدأت بريطانيا بتوقيع معاهدات لمنح الاستقلال لتلك الدول، ولكن الولايات المتحدة التي أصبحت أقوى دولة في العالم سعت لفرض هيمنتها على المنطقة وقد زاد ذلك السعي بدرجة كبيرة بعد الحظر النفطي الذي فرضه العرب على دول الغرب إثر حرب تشرين التحريرية، فعقدت تحالفات وتعهدت بحماية الدول الموالية لها فيما افتعلت المشاكل والأزمات لتتمكن من توجيه سياسات المنطقة بما يلائم مصالحها وقد استعملت جميع السبل والأساليب لتحقيق ذلك بما فيها شن الحروب وفرض العقوبات الاقتصادية، وسيكون من المهم دراسة تأثير ودور النفط وإبراز أهميته بالنسبة للدول العظمى لتسهيل فهم سياساتها وخططها تجاه المنطقة.

---

[1] وكالة الطاقة الدولية، World Energy Outlook، Paris OECD Publications، 1998، ص 99.

[2] إدارة معلومات الطاقة، وزارة الطاقة الأمريكية، تقرير إحصاءات البترول الدولية، واشنطن العاصمة، مكتب الطباعة الحكومي للولايات المتحدة (USGPO)، ديسمبر 1999، ص 2.

إشكالية البحث

تنتج الولايات المتحدة كميات كبيرة من النفط بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة لتوليد الطاقة من مصادر أخرى كالطاقة النووية والطاقات النظيفة، بالإضافة لوجود علاقات وتحالفات قوية لها على مستوى العالم، فهناك إنتاج كبير للنفط في بعض دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا والأفريقية كنيجيريا وهي دول أكثر قربا بالنسبة لها من الدول الخليجية، إذا هل قيام الولايا المتحدة بمحاولات السيطرة هو من أجل النفط أم أنها تتذرع بالنفط لتفرض سيطرتها؟

منهج البحث اعتمد البحث منهج البحث التاريخي القائم على جمع المعلومات من احصائيات وأبحاث وكتب وتصريحات لمسؤولين سياسيين وتحليلها ومقارنتها لمعالجة موضوع البحث

أهمية نفط الخليج بالنسبة للولايات المتحد الأمريكية

في أعقاب انهيار أسعار النفط عام 1985، زادت نسبة الصادرات الخليجية بشكل مطرد، وبحلول عام 2020، كان من المتوقع أن تصل حصة الخليج من صادرات النفط العالمية إلى 62 %.[3]

يمكن تفسير هذا الاعتماد العالمي المتزايد على إمدادات الطاقة من الخليج العربي بثلاثة عوامل على الأقل.

أولاً، نتيجة لموقعها البري بالقرب من المياه العميقة، وحجم حقولها النفطية وتكوينها الجيولوجي حيث يتم ضغط كميات كبيرة من النفط الخام بواسطة طبقة من الغاز الطبيعي، فإن النفط في الخليج العربي يتميز برخص تكاليف الاستخراج.[4]

التكاليف الهامشية للإنتاج في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة زادت عائدية النفط لها جميعا من ارتفاع الأسعار العالمية التي تتأثر بارتفاع تكاليف الاستخراج.

ثانيًا، تقع حقول النفط في الخليج العربي على طول طرق نقل فعالة ومتطورة وقريبة من الأسواق المتنامية في كل من الشرق والغرب.

أخيرًا، تمتلك المنطقة ما يقرب من 64 % من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم.[5]

إضافة ل 33.8 % من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة [6]، ويتم تعديل هذه الأرقام باستمرار بالزيادة. وفقًا لذلك يظل الخليج العربي المستودع الرئيسي للطاقة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المديين القصير والطويل ولا عجب في أن مستهلكي النفط أصبحوا أكثر اعتمادًا على الإمدادات من دول الخليج في العقدين الماضيين. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تضاعف نصيب نفط الخليج العربي في إجمالي واردات النفط من 10.3 % في عام 1983 إلى 21.9% في عام 1998 ".[7]

لعبت شركات النفط الأمريكية دورًا مهمًا في استكشاف وتطوير الموارد الهيدروكربونية لدول الخليج العربي ولأكثر من نصف قرن، اعتُبرت حقول النفط في الخليج ضرورية للتعافي الاقتصادي في الغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكمكمل لاحتياطيات الولايات المتحدة.

بعبارة أخرى، كلما كان يُنظر إلى نفط الخليج على أنه سلعة استراتيجية، كلما اعتبرت واشنطن أن تدفقه مسألة تتعلق بالأمن القومي.

---

[3] المرجع نفسه. ص 31.

[4] م. ناجى الوني، حول الدور المستقبلي لنفط الخليج في تلبية الطلب العالمي على الطاقة مجلة دراسات الطاقة العدد1، 1996، ص 58.

[5] بي بي أمكو، المراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم للطاقة العالمية بلندن، يونيو 1999، ص 4 و20.

[6] Proven means that there is considerable geologic & engineering evidence that supports the ability to develop such resources under current economic and technological environment.

[7] EIA. Gulf Oil Export Fact Sheet June 1999, on line at www.eia.dot.gov.

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان، واقترب عن كثب من موارد النفط في الخليج، ولم يتردد الرئيس كارتر في الرد فيما أصبح يعرف باسم عقيدة كارتر التي تنص على أن أي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستُعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. [8]

وبالمثل، في 1987–1988، رافقت البحرية الأمريكية ناقلات النفط الكويتية التي أعيدت أعلامها لحمايتها من أي هجوم عدائي، بناءً على طلب من الحكومة الكويتية. أكدت حرب الخليج (1990–1991) الدور الأمريكي في حماية الموارد النفطية في المنطقة، يعكس هذا التدخل الأمريكي المتزايد في منطقة الخليج العربي حقيقة الإجماع في الولايات المتحدة والدول الأخرى أن ازدهار الاقتصاد العالمي يعتمد على توافر نفط الخليج بكميات موثوقة وأسعار معقولة.

أثار تقلب أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية مخاوف في واشنطن بشأن أمن إمدادات النفط الأمريكية، وموثوقية حلفائها في الخليج العربي، واتهم بعض أعضاء الكونجرس المملكة العربية السعودية والكويت بالمشاركة في "مؤامرة تحديد الأسعار" ووافقوا على تشريع يعيد تأكيد سلطة الرئيس كلينتون بقطع مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى كلا البلدين. [9]

في غضون ذلك، تحسنت علاقات واشنطن مع دولة خليجية كبرى أخرى، وهي إيران، لكن ببطء وبشكل ملحوظ منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي في مايو 1997. وقد تساعد التطورات الأخيرة في كل من طهران وواشنطن على إنهاء الجمود الدبلوماسي والاقتصادي المستمر منذ الثورة الإسلامية 1979 لكن ذلك لم يحدث فعلياً

أخيرًا، في كانون الأول (ديسمبر) 1999، صادقت إدارة كلينتون على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1284، والذي، إذا تم تنفيذه، سيزيل سقف كمية النفط التي قد يبيعها العراق في الخارج.

تبحث هذه الدراسة في السياسة الخارجية الأمريكية مع ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية وإيران والعراق. ينصب التركيز على بُعد الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لتقلب أسعار النفط، والانفتاح المحتمل على الاستثمار الأجنبي لقطاع النفط المنبع (أي عمليات التنقيب والحفر) مقابل قطاع التكرير والبتروكيماويات (أي التكرير والشحن) في السعودية وشبه الجزيرة العربية ودول الخليج الأخرى، والدور الإيراني في تطوير موارد الطاقة من حوض بحر قزوين ("دبلوماسية خط الأنابيب") والعقوبات الاقتصادية ضد العراق، وتقول الدراسة إنه في مطلع الألفية الجديدة، أمام واشنطن فرصة كبيرة لترسيخ استقرار الإمدادات النفطية من منطقة الخليج بأسعار معقولة، ومن شأن هذا الاستقرار أن يعود بالفائدة على جميع اللاعبين في صناعة النفط (المستهلكون الأمريكيون، والمنتجون الخليجيون، وشركات النفط).

لكن أولاً، هناك ما يدعو إلى مناقشة اعتماد واشنطن المتزايد على إمدادات النفط من المنطقة.

الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على النفط الخليجي

تمتلك الولايات المتحدة حوالي 3 في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم. تتركز معظم هذه الاحتياطيات بشكل أساسي في تكساس وألاسكا وكاليفورنيا ومنطقة خليج المكسيك الفيدرالية البحرية. على الرغم من هذه الاحتياطيات، فإن الولايات المتحدة هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. في الواقع، ارتفعت واردات واشنطن النفطية منذ عام 1982 ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع في المستقبل. ويمكن تفسير هذا الإسقاط من خلال اتساع الفجوة بين انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك وتشير إلى أن اعتماد واشنطن على النفط المستورد آخذ في الازدياد، إذ

[8]- George Lanczowski, American President and the Middle East, Durham Duke University Press, 1990, pp:157.211

[9]On March 22, 2000 the United States House of Representatives voted 382-to-38 on bill to pressure oil producer countries to increase their outcome

تتوقع وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج البلاد من النفط الخام سينخفض بمعدل 0.8 في المائة سنويًا بين عامي 1998 و2020 حتى يصل إلى مستوى يقدر بـ 5.3 مليون برميل في اليوم، وسيرتفع الاستهلاك بمقدار 6.2 مليون برميل في اليوم خلال نفس الفترة الزمنية.[10]

وهكذا، فإن حصة استهلاك البترول الذي يقابله صافي الواردات ترتفع من 52 في المائة في عام 1998 إلى 64 في المائة في عام 2020.[11]

في هذا السياق، هناك ثلاث اتجاهات مترابطة تستحق التركيز عليها.

أولاً، يقع النقل في قلب مشكلة الاعتماد على النفط في الولايات المتحدة لأنها المستهلك المهيمن للمنتجات البترولية إلى حد بعيد، كما أن طلبها على النفط غير مرن بل ثابت ومحدد.

ثانيًا، من بين البلدان المتقدمة، يعتبر المستهلكون الأمريكيون أكبر مستخدمي البنزين وأقلهم ضرائب، في عام 1997، كانت حصص الضرائب في أسعار التجزئة للبنزين في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا 27 في المائة و56 في المائة و72 في المائة و78 في المائة على التوالي.[12]

هذا المستوى المنخفض من الضرائب على وقود النقل في الولايات المتحدة يجعل الأسعار المحلية الحساسة بشكل خاص للتغيرات في سوق النفط الخام العالمي. وعلى الرغم من هذا الضعف، فإن التغيرات في الاستهلاك المحلي لا تتوافق مع تقلبات أسعار النفط العالمية.

ثالثًا، منذ عام 1970، كثافة الطاقة، تقاس باستخدام الطاقة لكل دولار من تحسن الناتج القومي الإجمالي، خاصة عندما ارتفعت أسعار الطاقة بشكل سريع، بين عامي 1970 و1986، انخفضت كثافة الطاقة بمعدل متوسط قدره 2.3 في المائة سنويًا مع تحول الاقتصاد إلى صناعات أقل كثافة في استخدام الطاقة وتقنيات أكثر كفاءة استجابة لذلك، ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني مع الزيادات المعتدلة في الأسعار ومنذ منتصف الثمانينيات، ظل التحسن في الكثافة ثابتًا. وعلى الرغم من النمو في الطلب على خدمات الطاقة، فإن التوتر على أساس نصيب الفرد سيبقى ثابتًا بشكل أساسي حتى عام 2020، مع تحسينات الكفاءة في العديد من تطبيقات الطاقة للاستخدام النهائي مما يجعل من الممكن تقديم مستويات أعلى من الخدمة دون زيادات كبيرة في إجمالي استخدام الطاقة للفرد [13]

هذا الاعتماد الأمريكي المستمر والمتنامي على النفط المستورد جعل الولايات المتحدة عرضة لتقلبات أسعار النفط منذ أوائل السبعينيات في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، خفض بعض أعضاء منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوابك) الإنتاج بنسبة 25٪، مما رفع الأسعار إلى أربعة أضعاف بالإضافة إلى ذلك، وجهت أوبك حظرًا نفطيًا على الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى لتحذيرها من الصداقة مع إسرائيل، ثم اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر إنشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA) لتنسيق سياسات مستهلكي النفط. وتم قبول هذه الفكرة من قبل معظم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تتخذ من باريس مقراً لها. [14]

[10]- EIA, Annual Energy October, 2000, p.82.
[11]EIA. 25th Anniversary of the 1973 Oil Embargo, September 1998, online at www.eia. doe. gov
[12]- International Energy Agency, World Energy Outlook, Paris OECD Publications, 1998, p.204.
[13]- EIA, Annual Energy Outlook 2000, Washington DC USGPO, December 1999, p.53 .
[14]- petroleum Economist, "International Energy Agency. There Is No Time to Lose." Vol.66, No.5, May 1999, p8 .

ومع ذلك، رفضت فرنسا الانضمام مدعيةً أن الوكالة ستكون في وضع المواجهة، وبدلاً من ذلك فضلت إقامة علاقات جيدة مع منتجي النفط في العالم العربي. على الرغم من هذه البداية، تطورت وكالة الطاقة الدولية إلى مؤسسة فكرية رائدة في مجال الطاقة تزود الباحثين ببيانات قيمة وتتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وبالنظر إلى هذا التغيير، انضمت فرنسا إلى وكالة الطاقة الدولية في عام 1992.

امتثالاً لتوصيات وكالة الطاقة الدولية وفي محاولة لتعزيز أمنها النفطي، أنشأت حكومة الولايات المتحدة احتياطي البترول الاستراتيجي (SPR) في ديسمبر 1975 عندما وقع الرئيس فورد على قانون سياسة الطاقة والحفاظ عليها (EPCA).[15]

وبحلول عام 1994، وصل الاحتياطي النفطي الأمريكي إلى الحد الأقصى للتخزين البالغ 592 مليون برميل. فأقامت الولايات المتحدة عمليتي بيع للنفط الخام من احتياطي البترول الاستراتيجي في 1991/1990 و1996 / 97. الأول كان الهدف من البيع هو استقرار سعر النفط الخام خلال حرب الخليج وكان المقصود من البيع الثاني تمويل عمليات احتياطي البترول الاستراتيجي. حاليًا، يحوم مستوى التخزين الاحتياطي عند 563 مليون برميل من النفط الخام – حوالي 63 يومًا من صافي واردات النفط الأمريكية.[16]

ومن المفارقات أن صناعة النفط في الولايات المتحدة لم تعتبر انهيار أسعار النفط في الفترة 1997–1998 نعمة، إذ بلغ نشاط الحفر في البلاد ذروته في ديسمبر 1981، بمتوسط 4521 حفارًا قيد التشغيل، ومنذ انهيار أسعار النفط في أواخر عام 1997، انخفض عدد الحفارات بشكل حاد، حيث وصل إلى 588 في يناير 1999، وهو أدنى مستوى منذ عام 1950.[17]

ووفقًا لإحصاءات الحكومة الأمريكية، فقد 29300 وظيفة في صناعة البترول في عام 1998.[18]

تعكس عمليات التقليص والتسريح هذه التكلفة العالية نسبيًا لإنتاج النفط في الولايات المتحدة مقارنة ببقية العالم، بعبارة أخرى، تجعل أسعار النفط العالمية المنخفضة من استكشاف موارد النفط الأمريكية وتطويرها أمرًا غير مربح وتعرضت مئات الآبار للإهمال.[19]

وأخيرًا، أدى هذا الانخفاض في الحفارات العاملة في التنقيب عن النفط وإيقاف العديد من الآبار إلى انخفاض احتياطي النفط الخام، وفقًا لوزارة الطاقة الأمريكية، انخفض احتياطي النفط المؤكد بنسبة سبعة في المائة في عام 1998، وهي أكبر نسبة انخفاض في أكثر من 50 سنة.[20]

ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط منذ مارس 1999 لم يدعم الاقتصاد الأمريكي. في الواقع، أصابت مجموعة مختلفة من المشاكل المستهلكين الأمريكيين وشعرت الإدارة والكونغرس بالضغط لاتخاذ بعض الإجراءات. في الأشهر الأولى من عام 2000، اتخذت إدارة كلينتون خطوات لتوفير الإغاثة من ارتفاع أسعار النفط وخاصة لذوي الدخل

[15]- ELA, Country Profile: The United State of America, May 1999, on line at www.ria doe.gov.
[16]EIA, 25th Anniversary of the 1973 Out Embargo, September 1998, on line at www.i.doe.gov.
[17]EIA, Country Profile: The United States of Arica, May 1999, on line at www.ela do gov.
[18]- Oil and Gas Journal "US, Crude Oil Prices Lowes Since 1930s Depression," Val.97, No.3, January 18،
1999 ،p.24.
[19] - Energy economist "Gunning for Oil Import: The U.S. Congress Rides Again." No.211, May 1999, p.2.
[20]- EIA, "Largest Oil Reserves Drop in over 50 Years, November 99, on line at www.ciados.gov, And Oil and Gas Journal "U.S. Crude Reserves Panged 7% in 1998. Vol. 98, No. 1, January 3rd, 2000, p.32

المنخفض في الولايات الشمالية الشرقية، وشمل ذلك الوقف المؤقت لمشتريات النفط من أجل احتياطي البترول الاستراتيجي والإذن بالإفراج المبكر عن 45 مليون دولار أمريكي من الأموال الفيدرالية المدرجة سابقًا في الميزانية لحكومات الولايات لدعم فواتير التدفئة للأسر الفقيرة[21].

وفي الوقت نفسه، في نوفمبر 1999، عضو مجلس الشيوخ سوزان كولينز (جمهوري- يمين) وتشارلز شومر (ديمقراطي من نيويورك) قدموا مشروع قانون مجلس الشيوخ لعام 1951، المسمى قانون "حماية أسعار النفط ".[22]

سيعطي مشروع القانون وزير الطاقة سلطة سحب احتياطي البترول الاستراتيجي عندما ترتفع أسعار النفط والغاز في الولايات المتحدة بشكل حاد بسبب "النشاط المضاد للمنافسة". كما سيتطلب ذلك من الرئيس، من خلال وزير الطاقة، التشاور مع الكونجرس بشأن بيع النفط من احتياطي البترول الاستراتيجي.[23]

لقد امتنعت الإدارة عن استخدام الاحتياطي، لأنه مصمم لتخفيف وطأة حظر نفطي آخر أو ما شابه أزمة الطاقة، وليس للسيطرة على أسعار السوق، ومع ذلك، لم يستبعد الرئيس كلينتون هذا الخيار تمامًا، إذ في بداية عام 2000، نظرت إدارة كلينتون في ترتيب خاص يسمى "المقايضة". بموجب نظام المقايضات، أخذ النفط من احتياطي البترول الاستراتيجي وبيعه بالأسعار الحالية، وسيساعد النفط الإضافي في السوق على خفض الأسعار. وفي وقت لاحق، ستعيد الشركة كمية أكبر إلى حد ما من النفط إلى الاحتياطي. والحافز للشركات هو جني ربح من بيع احتياطي النفط بأسعار اليوم المرتفعة واستبدله لاحقًا بنفط أرخص عندما تنخفض الأسعار [24].

أدت هذه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لضمان وتعزيز أمن الطاقة إلى نتيجتين مهمتين. أولاً، على مدى العقود الثلاثة الماضية، عانى الاقتصاد الأمريكي من أسعار النفط المنخفضة للغاية والمرتفعة للغاية. الأسعار المستقرة عند مستوى معقول في مصلحة المستهلكين في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. ويتمثل التحدي في أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما هو "المستوى المعقول" وكيفية الوصول إليه والمحافظة عليه. ثانيًا، يعد الوصول إلى موارد الطاقة في الخارج حجر الزاوية في الازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة، ويظل الوصول إلى إمدادات النفط في الخليج العربي مكونًا رئيسيًا لهذا الهدف. ويتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين هذه المصالح الجيو-اقتصادية مع المصالح الجيوستراتيجية (أي تعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتواء الإرهاب، والحفاظ على السلام والاستقرار). تعكس سياسة الولايات المتحدة الغامضة تجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وإيران والعراق هذه المنافسة بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية.

المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة

على الرغم من الدعوات من بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي لمعاقبة الدول المنتجة للنفط بسبب سياستها المتعمدة في رفع أسعار النفط، فقد اختارت إدارة كلينتون استخدام الدبلوماسية الهادئة "لإقناع" قادة كبار منتجي الطاقة بالعمل على استقرار السوق. بعد زيارة قام بها وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون إلى المملكة العربية السعودية في أواخر فبراير 2000، أصدر الجانبان بيانًا أكد فيه الوزير على "الأهمية الإستراتيجية للمملكة كمورد نفطي موثوق وآمن

[21] Keith Bradsher,"Consumers Hit as Fuel Prices Climb Sharply," New York Times, January 30th, 2000, p.16.
[22] The text of the bill can be found on line at http://thomas.loc.gov.cgi-bin/query
[23] - The text of the bill is available at http://thomas loc.gov/CGI-bin/query/Dc1062/temp/-c106Phg06K
[24] - New York Timm "Editorial The High Price of Oil", February 10th, 2000, pA30.

للولايات المتحدة والأسواق العالمية [25]، كما تعهدت الرياض بـ "مراجعة مستويات العرض والطلب على النفط لضمان استقرار السوق، ودرء تقلب أسعار النفط وتجنب الإضرار بالاقتصاد العالمي[26]. ويعكس هذا البيان التعاون الاقتصادي والاستراتيجي الوثيق بين البلدين، الذي كان قائما منذ أكثر من نصف قرن. تشترك الولايات المتحدة، أكبر مستورد للنفط في العالم، والمملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، في مصالح مشتركة في ضمان استقرار سوق الطاقة العالمية. وهناك مجالان يوضحان ذلك الأهداف المشتركة: منع تقلب أسعار النفط ودعوة شركات النفط الأمريكية والعالمية الأخرى للعودة إلى قطاع التنقيب والإنتاج في المملكة العربية السعودية.

على مدى سنوات عديدة، تحولت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي بين استراتيجيتين: تعظيم الأرباح وزيادة حصة السوق إلى الحد الأقصى. الأسعار المرتفعة للغاية تشجع الاستثمار إما في مناطق أخرى (مثل بحر الشمال أو حوض بحر قزوين)، مما يهدد حصتها في السوق، أو في مصادر الطاقة البديلة، مما يهدد الصناعة بأكملها. من ناحية أخرى، تعني الأسعار المنخفضة للغاية عائدات منخفضة تقيد قدرة الحكومات الخليجية على الحفاظ على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. على مدى السنوات القليلة الماضية، سعى منتجو النفط، بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى تحديد السعر "المناسب" للموازنة بين هذه الاستراتيجيتان. في نوفمبر 1997، اجتمع وزراء أوبك في جاكرتا بإندونيسيا وقرروا زيادة الإنتاج من 25 مليون برميل في اليوم إلى 27 مليون برميل في اليوم. أدى هذا القرار، بالتزامن مع تطورات أخرى، إلى انهيار أسعار النفط إلى مستوى لم نشهده منذ أوائل السبعينيات. رداً على ذلك، اتخذت المملكة، بالتشاور مع أعضاء آخرين في أوبك والمنتجين من خارجها (مثل المكسيك والنرويج وروسيا وعمان)، عدة مبادرات لرفع الأسعار. في مارس 1998 اجتمع وزراء نفط المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك في الرياض وأعلنوا التزام معظم أعضاء أوبك بتعزيز أسعار النفط عن طريق إزالة ما يصل إلى 1.6 مليون برميل في اليوم من السوق. تم الإعلان عن تخفيض آخر في يونيو 1998. ومع ذلك، فشلت هاتان المحاولتان في تحسين السوق واستمرت الأسعار في الانخفاض. أخيرًا، في مارس 1999، توصل وزراء النفط من المملكة العربية السعودية وإيران وفنزويلا إلى اتفاق، صادق عليه أعضاء آخرون في أوبك، لمواصلة خفض الإنتاج بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم. [27]

وفي اتفاق منفصل، التزمت الدول غير الأعضاء في أوبك المكسيك والنرويج وروسيا وعمان بخفض 388 ألف برميل في اليوم.[28]

كانت الاتفاقية سارية لمدة عام واحد (1 أبريل 1999 إلى 31 مارس 2000). نظرًا لهذا الانخفاض الكبير في الإنتاج والتعاون غير المسبوق بين أعضاء أوبك وغير الأعضاء، فضلاً عن المستوى العالي النادر للامتثال للاتفاقيات من قبل معظم المنتجين، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير. استجابة لهذا التقلب في أسعار النفط، اجتمع وزراء نفط المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك في كاراكاس حيث طرحوا أفكارًا حول كيفية تثبيت الأسعار في المستقبل، بما في ذلك اقتراح من فنزويلا دعا إلى آلية تلقائية للإدارة. توريد النفط والحفاظ على الأسعار ضمن نطاق خاص.

[25] - Michael Georgy, "US. Encouraged by Saudi Reply to Oil Plus," Reus, February 26th, 2000, on line at http://dailynews.yahoo.com/hr/nm/20000226/ba/energy Richardson 7.html

[26] Inditch Miller, "Effort for Lowering Oil Prices Gain at US-Saudi Meeting New York Times February 26th, 2000, on line at www.nytimes.com

[27] Middle Est Monitor, "OPEC Minister Approve Huge 1.7 million BD Production Cats Val 29, No. 3, March 1999, p.22

[28]- Ibid. p.22.

سيؤدي هذا بشكل أساسي إلى إنشاء نظام حصص إنتاج مرتبط بنطاق سعري. عندما ترتفع الأسعار فوق سقف معين، يجب أن ينتج بلد ما أكثر، وعندما ينخفض إلى ما دون أرضية محددة مسبقًا، يجب أن ينتج أقل. يتمثل الاقتراح في البداية في ضبط النطاق على نطاق واسع إلى حد ما من 16 دولارًا أمريكيًا إلى 20 دولارًا أمريكيًا للبرميل بالنسبة إلى برنت بحر الشمال القياسي العالمي، وتضييقه بمرور الوقت. [29]

ولم تقبل الرياض هذه الفكرة ولم ترفضها. ومع ذلك، تشير تصريحات المسؤولين السعوديين إلى الرغبة في إيجاد طريقة لتثبيت الأسعار، كما قال وزير النفط السعودي علي النعيمي مؤخرًا.

في الفترة حتى أوائل السبعينيات، تمكنت شركات النفط العالمية الكبرى من إدارة السوق وتحديد الأسعار عند المستوى الأمثل من وجهة نظرهم.

لسوء الحظ، كان هذا المستوى منخفضًا جدًا بالنسبة للحكومات المنتجة هي عائدات كافية للتنمية. ثم تولت أوبك السيطرة وإدارتها العلامة بأسعار أعلى نسبيًا حتى منتصف الثمانينيات. هذه أسعار أعلى أدى إلى انخفاض الطلب وزيادة العرض. بيئة السوق الجديدة تستلزم منة إيجاد أدوات جديدة لتوجيهها في الاتجاهات المرغوبة.[30]

تمت الموافقة على فكرة النطاق السعري هذه في اجتماع أوبك في فيينا، حيث قررت المنظمة زيادة الإنتاج بمقدار 1.7 مليون برميل يوميًا [31].

بالإضافة إلى ذلك، اتفق الأعضاء على الدفاع عن نطاق سعري يتراوح بين 22 و28 دولارًا أمريكيًا للبرميل. وبحسب وزير الطاقة الفنزويلي ورئيس أوبك فإن "أوبك سترفع أو تخفض الإنتاج بمقدار 500.000 برميل في اليوم على أساس تناسبي إذا تحركت الأسعار خارج النطاق لأكثر من 20 يوم تداول[32].

وصرح الرئيس كلينتون بأن قرار أوبك كانت زيادة الإنتاج "بشرى سارة للاقتصاد والمستهلك الأمريكي".[33]

بالإضافة إلى هذه الرغبة المشتركة بين واشنطن والرياض لتثبيت أسعار النفط عند مستوى معقول، هناك دلائل على زيادة التعاون لتوسيع وتطوير قطاع التنقيب عن النفط في المملكة السعودية وفي عام 1933، منح الملك ابن سعود امتيازًا لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو). كانت أرامكو هي الشركة العاملة في ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو، والتي انضمت إليها سوني موبيل وجيرسي ستاندرد في عام 1948[34]

ولكن في منتصف السبعينيات، أنهت الرياض، بعد مفاوضات طويلة، الامتيازات وأممت صناعة النفط.

ومنذ ذلك الحين، سُمح للمستثمرين الأجانب فقط بالمشاركة في عمليات المصب مثل التكرير والشحن وتم منحهم امتيازات ثانوية في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

---

[29]Sarah Emerson, "OPEC Unwieldy Market Power," Middle East Economic Survey Vol.42, No.40, October 4th, 1999, on line at www.mees.com

[30] – علي النعيمي، "مستقبل النفط في آفاق العالم"، مجلد41: مسح اقتصادي للشرق الأوسط، العدد 44، 2 نوفمبر 1998، عبر الإنترنت علىwww.mees.com

[31] في البداية. اختلست إيران الاتفاق الجديد، معارضة مثل هذه الزيادة الكبيرة، لكنها وافقت لاحقًا على زيادة الإنتاج، قائلة إن هناك حاجة إلى حصة في السوق. المرجع نفسه، www.mees.com

[32] Middle East Economic Survey, "Pour-OPEC Conference Statements, Vol. 43, No. 15. April 10, 2000, on line at www.mees.com

[33]- David E. Rosenbaum, "Clinton Hails OPEC Decision to Sell More Oil," New York Times, March 30th, 2000.

[34]- Keith McLachlan, "Oil in the Persian Gulf Area," in Alvin J. Corelle, ed)، The Persian Gulf Stan: A General Pago right (1) Survey Baltimore The Johns Hopkins University Press, 1980, p.203.

ومع ذلك، أصبح التزام المملكة بسياسة سيطرة الدولة موضع تساؤل في سبتمبر 1998 عندما التقى ولي العهد الأمير عبد الله في واشنطن العاصمة مع كبار المسؤولين التنفيذيين من سبع شركات نفطية أمريكية: شيفرون وإكسون وموبيل وتكساس كو وأركو وكونوكم وفيليبس بتروليوم.[35] طلب ولي العهد من المديرين التنفيذيين أن يقدموا إليه توصيات واقتراحات مباشرة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه شركاتهم في استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز القائمة والجديدة،[36] وهو ما يعبر عن نيّة قيام المملكة بتغيير محتمل في سياستها النفطية.

تم تقديم العديد من المبررات الاقتصادية والاستراتيجية لصالح الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط في المملكة العربية السعودية والتي هي اليوم أفقر بكثير مما كانت عليه في السبعينيات. على مدى العقود الثلاثة الماضية، فشل النمو الاقتصادي السعودي في مواكبة النمو السكاني، مما أدى إلى انخفاض دخل الفرد وعليه، وافقت الحكومة على ضرورة تقليص مشاركتها في النظام الاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، إذ أن وجود العديد من الشركات الدولية سيخلق بيئة تنافسية ويؤدي في النهاية إلى استخدام أكثر فعالية لموارد البلاد من النفط بدلا من الاحتكار الحالي من قبل شركة أرامكو السعودية الوطنية. في الوقت نفسه، فإن الانفتاح المحتمل لصناعة النفط في المملكة العربية السعودية على المشاركة الأجنبية من شأنه أن يحول الاستثمار إلى المملكة، وبالتالي يقلل من تدفق رأس المال إلى مناطق منتجة أخرى وباختصار، إن البرميل الذي يتم تطويره في المملكة العربية السعودية من قبل شركات النفط العالمية هو برميل لن يتم تطويره في مناطق أخرى أي أن مكاسب السعودية ستكون مضاعفه فهي ستتقدم وفي نفس الوقت تفوت الفرصة على بقية المنتجين من حيث وجود الاستثمارات الأجنبية لديها دون غيرها. [37]

وفي الوقت نفسه، يمكن النظر إلى مبادرة ولي العهد على أنها جزء من أجندة السياسة الخارجية السعودية لتعزيز المصالح الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية للولايات المتحدة في أمن المملكة.[38]

على الرغم من هذه المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لعودة محتملة لشركات النفط العالمية إلى صناعة النفط السعودية، فقد ظهرت وجهة نظر معاكسة على الصعيد السياسي في البيت السعودي الداخلي والذي سعى إلى تصوير أي استثمار أجنبي في قطاع التنقيب عن النفط التابع للمملكة على أنه غير ضروري وغير مرغوب فيه. إذ أكدوا أن شركة أرامكو السعودية هي من بين الأكثر كفاءة من الناحية التكنولوجية في العالم، وتعرف بالفعل مواقع النفط والغاز، ويمكن أن تنتجها بتكلفة مماثلة أو أقل من تكلفة شركة نفط أجنبية، علاوة على ذلك، تمتلك المملكة بالفعل ما يقرب من 3 ملايين برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية، وهي الأكبر في العالم. [39]

ويقدر مركز دراسات الطاقة العالمية ومقره لندن التكلفة التي تتحملها المملكة العربية السعودية للحفاظ على هذه الطاقة الخاملة بنحو 500 مليون دولار أمريكي كل سنة.[40]

[35]- Energy Amit, "Energy Market Report," No.204, October 1998, p.25

[36] David B. Otway and Martha M. Hamilton, "Saudis Talk with Seven US. Oil Firme" Wing Fat September 30th, 1998, p. A1.

[37]- Nathaniel Kern, "Oil Prices and Foreign Investment in Saudi Arabia," Middle Ear Survey Vol 42. No 14, April 5th. on line at www.me.com

[38] Simon Rogers, "Playing it by Ear on Waste Upstream Investment in O, Petrol Economic, Vol.66. No.7, July 1999, p.3.

[39]- EIA. Country Profile: Saudi Arabia, January 2000, on line at www.eia.doe.gov

[40] أحمد زكي يماني، "على أوبك اتباع نهج طويل الأمد لموازنة معادلة العرض والطلب النفطي"، مجلة النفط والغاز، المجلد 97، العدد 38، 20 سبتمبر 1999، ص 24.

وزير النفط السعودي علي النعيمي في موقفه من قضية الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط شدد في عدة تصريحات على حقيقة أن المملكة لا تعارض، من حيث المبدأ، عودة الشركات العالمية إلى صناعة النفط في البلاد، ولكن ليست هناك حاجة حاليًا لهذه الخطوة، وبدلاً من ذلك، دعا وزير النفط السعودي المستثمرين الأجانب للمشاركة في تطوير القاعدة الصناعية للمملكة، وعلى الرغم من الجدل الدائر حول فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب، فقد قدمت بالفعل العديد من شركات النفط العالمية مقترحات وأبدت اهتمامًا بالاستثمار في السعودية[41]

في عام 2000، تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة هذه المقترحات والتفاوض مع اللجنة الدولية

وفقًا لولي العهد الأمير عبد الله، إذا تم المضي قدمًا في جميع المقترحات، فسيكون التمويل أكثر من 100 مليار دولار أمريكي. [42] وتتماشى هذه الإشارات المتعلقة بالافتتاح المحتمل لقطاع التنقيب عن النفط في المملكة مع قانون الاستثمار الأجنبي الجديد، الذي وافق عليه مجلس الوزراء السعودي في أوائل نبسان والذي يمنح المستثمرين الأجانب نفس الامتيازات والحوافز والحقوق التي يتمتع بها المواطنون [43].

باختصار، منذ ما يقرب من سبعة عقود، انخرطت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في تعاون استراتيجي واقتصادي لضمان عدم انقطاع إمدادات النفط من الخليج الفارسي عند مستوى "معقول" ومثل أي علاقة، كان للتعاون الأمريكي السعودي الوثيق تقلباته الخاصة، لكن تحالفهما صمد في ظل العديد من العواصف وفي المستقبل المنظور فإن المصالح الأمريكية والسعودية في تعزيز استقرار السوق والدور الريادي الذي لعبته الشركات الأمريكية في تطوير الموارد الهيدروكربونية للمملكة سيعزز التعاون فيما بينها، ومن المفارقات أنه لأكثر من عقدين كانت لواشنطن علاقات عاصفة مع إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك.

إيران والولايات المتحدة

تحتل جمهورية إيران الإسلامية موقعًا استراتيجيًا بين الخليج الفارسي وبحر قزوين. تمتلك إيران تسعة في المائة من احتياطيات النفط في العالم و15 في المائة من احتياطيات الغاز[44]. لقد قدمت إيران إلى حكومة الولايات المتحدة معضلة صعبة، أدت إلى ركيزتين متعارضتين في السياسة الخارجية الأمريكية: الرغبة في تعزيز المصالح الاقتصادية لواشنطن في جميع أنحاء العالم، والتصميم على ممارسة الضغط على طهران لتغيير سلوكها في بعض قضايا السياسة الخارجية. فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط ورعاية الإرهاب الدولي ومحاولات اقتناء أسلحة الدمار الشامل وتطويرها. ومن أجل حرمان إ65=جيران من الموارد المالية لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، فإن واشنطن

فرضت عدة قيود على الاستثمار في طاقة الجمهورية الإسلامية القطاع الذي يمثل المصدر الأساسي للدخل القومي. وتشمل هذه 1995 الأمر الذي جعل عمل شركات النفط الأمريكية في إيران غير قانوني ".[45]

[41]Middle east monitor Saudi energy committee is ready to make recommendations on foreign oil investment, October 1999, p.75

[42]- Roula Khalaf and Robert Corrine, "Saudis Set fine Energy Talks with Foreign Oil Companies," Fall

Times, March 9th, 2000, on line at www.ft.com.

[43]- "Robin Allen, "Saudi Approve Investment Law," Financial Times, April 10th, 2000, on line at www.ft.com

[44]- ELA. Country Profile: Jan February 2000, on line at www.cis.doc.gov

[45]- For a detailed discussion of US economic sanction against Iran see Laurie Lande. "Second Thoughts." The International Economy, Vol. 11, No.3, May/June 1997, pp.44-49 and Gwadar Bagher. "Beyond Containment US-Iranian Relations at a Cremades Security Dialoguer, Vol.28, No.4. December 1997, pp 453-464

خطوة مهمة أخرى كانت قانون العقوبات الإيرانية الليبية لعام 1996 (ILSA)
فرض عقوبات على أي شركة أجنبية استثمرت 20 مليون دولار أمريكي أو أكثر في قطاع الطاقة الإيراني. هذه السياسة الأمريكية المتمثلة في محاولة الحد من الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الإيراني كانت ناجحة جزئيًا. تركت الفوضى السياسية المحلية في أواخر السبعينيات والحرب مع العراق في الثمانينيات موارد قليلة للغاية، إن وجدت، لتحديث وتوسيع البنية التحتية الاقتصادية. وبالتالي، منذ أوائل التسعينيات، سعت طهران إلى مقاومة العقوبات الأمريكية وجذب الاستثمار من مصادر أخرى. ومع ذلك، هناك عائق مهم يتمثل في حقيقة أن الدستور الإيراني لا يسمح بتقديم تنازلات لكيانات أجنبية في قطاع الطاقة. بعد ذلك، وضعت الحكومة الإيرانية ترتيبًا يسمى "إعادة الشراء" والذي يسمح للشركات بتمويل المشاريع من أجل السداد في الإنتاج. وقد نجحت هذه الجهود مؤخرًا في كسر جدار العزلة الاقتصادية والتوقيع على عدة اتفاقيات مع النفط والغاز غير الأمريكيين. شركات. وتشمل القائمة توتال الفرنسية وEIF Aquitaie وENI الإيطالية وBow Valley الكندي و Gazprom الروسية وPetronas الماليزية وLasmo البريطانية وفي أواخر 1999 Royal Dutch / Shell، من بين آخرين.

هناك ثلاثة عوامل مهمة تفسر هذا الاهتمام العالمي بالاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني. أولها هو احتياطي النفط والغاز الضخم المعروف في البلاد مما يعني أن هناك مخاطر منخفضة في التنقيب عن هذه الموارد وتطويرها. ثانياً، حقيقة أنه باستثناء الولايات المتحدة، فإن بقية العالم لا يؤيد سياسة احتواء وعزل إيران. انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة التوافق والحوار مع إيران. من المهم الإشارة إلى أنه تحت الضغط الأوروبي قررت إدارة كلينتون في مايو 1998 إلغاء بنود قانون العمل الدولي ضد مجموعة شركات فرنسية وروسية وماليزية وقعت اتفاقية بقيمة 2 مليار دولار لتطوير حقول الغاز الإيرانية. ثالثًا، أقنع انتخاب الرئيس محمد خاتمي في عام 1997 وجهوده لإدخال الإصلاح الاقتصادي والسياسي العديد من القادة الأجانب بأن إيران في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تختلف عن تلك التي كانت في السبعينيات والثمانينيات. تظهر الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط / فبراير 2000 هذا التغيير في طهران. بعد هذه الانتخابات، رفعت إدارة كلينتون بعض العقوبات الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال الحظر على الاستثمار الأمريكي في قطاع الطاقة الإيراني ساريًا. قد تؤدي سياسة التكيف إلى تسريع وتعزيز هذا التحول نحو الاعتدال. وبالتالي، في المستقبل المنظور، من المحتمل أن تستمر إيران في جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة إذا نجحت إدارة خاتمي في تقديم المزيد من الحوافز لشركات النفط الدولية لتطوير موارد الطاقة الهائلة في البلاد وإذا استمرت الولايات المتحدة في إظهار معارضة حميدة. لمثل هذه الاستثمارات وفي المقابل، أعربت واشنطن عن معارضتها الشديدة لجهود طهران في أن تصبح لاعبا رئيسيا في حوض بحر قزوين.

تم تصميم أنظمة خطوط أنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى والقوقاز وبنيت في الأصل لتلبية احتياجات الاتحاد السوفيتي وبهذا النحو، فإنهم يعبرون حدود العديد من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق إذ تمر جميع خطوط أنابيب تصدير النفط والغاز الموروثة من الحقبة السوفيتية عبر روسيا ويواجه مشغلو النفط والغاز في روسيا قيودًا على القدرات بسبب نقص الصيانة ومشاكل فنية أخرى، وقد حدوا من الصادرات من المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن البلدان التي تم اختيار طرق عبورها في نهاية المطاف لن تستفيد فقط من التدفقات الضخمة لرأس المال من حيث الاستثمار ورسوم العبور، ولكن الأهم من ذلك، سوف تكتسب تأثيرًا كبيرًا في جميع أنحاء المنطقة على وجه الخصوص ونفوذ هائل في سوق الطاقة العالمي في جنرال لواء. وبعبارة أخرى، فإن اختيار طرق التصدير له آثار اقتصادية واستراتيجية.

ليس من المستغرب أن العديد من دول العبور والدول المستوردة وشركات النفط الدولية ومنتجي بحر قزوين اقترحت مجموعة متنوعة من الطرق المتنافسة.

منذ منتصف التسعينيات، التزمت الولايات المتحدة بشدة بخط الأنابيب من باكو، أذربيجان إلى جيهان، تركيا. هذا المسار، بتجاوزه كل من روسيا وإيران، سيحقق ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية: سيعزز استقلال دول بحر قزوين من خلال تقليل اعتمادها على روسيا في صادرات الطاقة، واستبعاد إيران من أي فوائد مالية محتملة (أي رسوم العبور والاستثمار الأجنبي) وكذلك من أي نفوذ محتمل، وتوطيد العلاقات مع تركيا، العضو في الناتو. تم اتخاذ خطوة مهمة في هذا الاتجاه خلال اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في نوفمبر 1999 عندما وقع رؤساء أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركيا سلسلة من الاتفاقيات لبناء خط أنابيب باكو – جيهان. وصرح الرئيس كلينتون الذي حضر الحفل. "ستكون خطوط الأنابيب هذه بوليصة تأمين للعالم بأسره من خلال المساعدة في ضمان مرور موارد الطاقة لدينا عبر مسارات متعددة بدلاً من نقطة خنق واحدة".[46]

على الرغم من هذا الدعم الأمريكي القوي للمسار التركي، لا تزال هناك عقبات مهمة. أولاً، يجادل العديد من محللي الصناعة بأن خط الأنابيب المقترح هذا سيحتاج إلى مضاعفة إنتاج النفط إلى حوالي 2،000،000 برميل يوميًا لجعله قابلاً للتطبيق تجاريًا. علاوة على ذلك، يواجه مخطط باكو–جيهان منافسة من خط أنابيب آخر، الخط بين باكو وسوبسا جورجيا، التي بدأت العمل في أبريل 1999. في سبتمبر 1999، أعلنت شركة التشغيل الدولية الأذربيجانية (AIOC) عن خطط لمضاعفة سعة هذا الخط ثلاث مرات لتصل إلى 300000 برميل في اليوم من خلال وضع خط موازٍ وزيادة الإنتاج بشكل متناسب بحلول عام 2002.[47]

ثانيًا، باكو – جيهان هو أغلى خط أنابيب مقترح. لم تتعهد إدارة كلينتون بأي أموال للمشروع تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي كضمانات قروض من مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار وبنك التصدير والاستيراد ".[48]

أخيرًا، يمر خط أنابيب باكو–جيهان عبر منطقتين مضطربتين في القوقاز: أبخازيا ونوجورنو كاراباخ حيث يمكن أن تبدأ الحروب العراقية، التي تم تعليقها بسبب وقف إطلاق النار الهش، في أي لحظة.

بالنظر إلى هذه المشاكل، يعتبر العديد من المحللين أن الطريق جنوبًا عبر إيران هو الخيار الأكثر جاذبية إذ تمتلك إيران بالفعل بنية تحتية هيدروكربونية متطورة، وبحسب جميع التقديرات، فإن المسار الإيراني هو أرخص خط أنابيب مقترح وأعربت العديد من شركات النفط العالمية، بما في ذلك الشركات الأمريكية، عن اهتمامها بخط أنابيب يمر عبر إيران. المشكلة الرئيسية التي تحول دون الاستخدام الكامل للخيار الإيراني، مع ذلك، هي المعارضة القوية من قبل إدارة كلينتون. على الرغم من العقوبات المترددة ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني، أظهرت حكومة الولايات المتحدة تصميمًا قويًا على معارضة نقل نفط وغاز بحر قزوين عبر إيران. وبحسب مادلين أولبرايت،

[46] Stephen Kanser, "Caspian Lands Back a Pipeline Pushed by West," New York Times, November 19th, 1999

[47]- Ferruh Demirmen. "Despite Recent Gains in Momentum. Prospects for the Baku-Ceyhan Caspian Oil Expon Line Remain Doubtful," Oil and Gas Journal, Vel.97, No.46, November 15th, 1999, p.26

[48]- Jane Perlez, "US Deal on Caspian Oil Still Faces Problems with Bottom Line," New York Times, November 21st, 1999, p.6

وزيرة الخارجية الأمريكية، فإن "واشنطن ما زالت تعارض بشدة خطوط أنابيب النفط والغاز التي تمر عبر إيران، ومن الناحية السياسية، سنواصل تشجيع الطرق البديلة لنقل موارد الطاقة في بحر قزوين". [49]

على الرغم من هذه المعارضة الأمريكية القوية، فقد تم بالفعل إنشاء خط أنابيب من كوربيدجي في جنوب شرق تركمانستان إلى كورت كوي في شمال وسط إيران. بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة النصب البريطانية للنفط والغاز بتصدير خام بحر قزوين عبر إيران بموجب ترتيبات التبادل، وبموجب هذه الاتفاقية، تقوم شركة *مون منت* بتوريد الخام إلى شمال إيران ليتم تكريره واستهلاكه محليًا، وتقوم إيران بدورها بتوريد الخام إلى الشركة نفسها من ميناءها الجنوبي في جزيرة خرج على الخليج الفارسي، مما يسمح فعليًا للخام بعبور إيران دون الحاجة إلى خط أنابيب على الاطلاق وعلى الرغم من نجاح شركة *مون منت* في تصدير نفط بحر قزوين عبر إيران بموجب ترتيبات التبادل، رفضت إدارة كلينتون طلبات شركتين أمريكيتين وهما أوبتي ماركت وموبيل للدخول في صفقات مقايضة النفط مع إيران، وبالتالي تتمتع الشركات البريطانية بميزة على شركات النفط الأمريكية وأخيرًا، تسعى إيران للحصول على تمويل لخط أنابيب لنقل النفط الخام من ميناء نيكا على بحر قزوين إلى طهران، ففي أواخر عام 1999، بدأت شراكة بين شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركتين صينيتين أخريين مفاوضات مع شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) لبناء خط الأنابيب، وتأتي المحادثات في أعقاب فشل شركة إدارة مشاريع محطة الطاقة الإيرانية المحلية التي كانت قد طرحت العرض الفائز في ديسمبر 1998، في تأمين رأس المال اللازم للمشروع.[50]

وعلى الرغم من تدهور العلاقات بين واشنطن وطهران منذ أكثر من عقدين، كانت هناك مؤشرات على رغبة في تخفيف التوتر بينهما منذ انتخاب الرئيس خاتمي عام 1997م عقب الانتخابات البرلمانية الإيرانية في فبراير 2000، وقال الرئيس كلينتون أنه: (كان يسعى إلى "شراكة بناءة" مع إيران "). [51]

ومع ذلك، وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية الأمريكية فإن معارضة الولايات المتحدة للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الإيراني لم تتغير ومن غير المرجح أن تنتهي خطوط الأنابيب عبر الجمهورية الإسلامية حتى عهد رئيس جديد يتولى منصبه في واشنطن، وسيتعين على الرئيس الجديد أيضًا اتخاذ قرار بشأن العلاقات مع دولة خليجية أخرى وهي العراق.

العراق والولايات المتحدة

يحتوي العراق على 112 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، ويحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، إلى جانب ما يقرب من 215 مليار برميل من الموارد المحتملة والتي لم تستثمر بعد.[52]

ويمكن للمنطقة الصحراوية أن تنتج موارد إضافية، لكن لم يتم استكشافها بعد، وعلى الرغم من هذه الموارد الهائلة، فإن الثروة الهيدروكربونية للبلاد متخلفة إلى حد كبير وغير مستغلة، والسبب هو الأزمات السياسية ويبرز تأثير الحروب والمشكلات السياسية على إنتاج النفط العراقي واضحاً إذ كان الانخفاض الكبير في عام 1981 رداً على اندلاع الحرب مع إيران التي هاجم فيها الطرفان المنشآت النفطية لبعضهما البعض. وتتزامن الزيادة الكبيرة في الإنتاج في عام

[49]- Oil and Gas Journal "U.S. Waives Sanctions on South Pas Fields." Vol.96. No.21. May 25, 1998, p.18

[50]- Middle East Economic Dig. "Chinese Team Offered Neka Tehran Pipeline," Vol 43, No. 39, October 1999, p .18

[51]Agency France Presse "Clinton Tells US Seeking Partnership with Iran," February 14th, 2000, on line at www.iraninaina.com.

[52]- EIA, Country Profile Iraq, December 1999, on line at www.cia.dot.gov.

1989 وهو العام الوحيد في الثمانينيات عندما لم يكن العراق في حالة حرب مع أي من جيرانه، لكن هذا السلام النسبي لم يدم طويلا، وتسببت حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية في خسائر فادحة في صناعة النفط في بغداد، وكانت منشآت المنبع والمصب من بين الأهداف الرئيسية لصواريخ وقنابل التحالف الدولي علاوة على ذلك، نظرًا لأن النفط كان المصدر الرئيسي لإيرادات العملات الأجنبية، فقد أصبح المحور الرئيسي للعقوبات واقتصرت صادرات النفط العراقي على إمداد الأردن بكميات محدودة. وكان لارتفاع الإنتاج في عام 1997 نتيجة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو قرار مجلس الأمن رقم 687 (النفط مقابل الغذاء) الذي أجاز للعراق بيع المزيد من نفطه لتلبية احتياجاته الإنسانية من الغذاء والدواء.

سمح هذان العقدان من الأزمات السياسية المستمرة فقط بموارد مالية محدودة للغاية بتجديد وتحديث البنية التحتية للطاقة في البلاد. والأسوأ من ذلك أن الدرجة التي ألحقت بها الحروب والعقوبات أضرارًا بآبار النفط غير معروفة بدقة لضخامتها وتقدر دراسة حديثة بتكليف من الأمم المتحدة أن "ما يصل إلى خُمس آبار النفط العراقية قد تضرر بشكل لا يمكن إصلاحه.[53]

في عام 1999، تمكن العراق من زيادة إنتاجه النفطي من خلال استخدام تقنيات قصيرة الأجل لا تعتبر مقبولة بشكل عام في صناعة النفط. وتتوافق هذه الإمدادات الإضافية مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في فبراير 1998، صوت المجلس بالإجماع على أكثر من الضعف من 2 مليار دولار أمريكي إلى 5.26 مليار دولار أمريكي لكمية النفط التي يمكن للعراق بيعها على مدى ستة أشهر. كما وافق مجلس الأمن على قرار يسمح للعراق بشراء معدات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لصناعة النفط. في أواخر عام 1999، رفع مجلس الأمن سقف الإيرادات إلى 8.3 مليار دولار أمريكي لمدة ستة أشهر لمرة واحدة. في كانون الأول (ديسمبر) 1999، تبنى المجلس القرار 1284، الذي، من بين أمور أخرى، يرفع سقف حجم النفط الذي يمكن للعراق بيعه. أخيرًا، في أواخر مارس 2000، صوت جميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخمسة عشر لصالح قرار برعاية الولايات المتحدة يضاعف مقدار الأموال التي يمكن أن ينفقها العراق على قطع الغيار لإصلاح صناعة النفط المتعثرة. تشير هذه التطورات إلى أنه بعد ما يقرب من عشر سنوات من حرب الخليج، يستأنف العراق بقوة موقعه في سوق النفط الدولية.

بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أيدت الولايات المتحدة جميع القرارات السابقة المتعلقة بالسياسة النفطية للعراق، في الواقع، منذ الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، أخذت واشنطن زمام المبادرة في فرض العقوبات الاقتصادية على بغداد والحفاظ عليها. الهدف الأمريكي المعلن هو تحييد التهديد الذي يشكله النظام العراقي على السلام والأمن في منطقة ذات مصلحة وطنية حيوية للولايات المتحدة ومن أجل تحقيق هذا الهدف، استخدمت واشنطن أساليب سياسية واقتصادية وعسكرية (مثل العقوبات ودعم جماعات المعارضة والضربات الصاروخية) وتهدف هذه الإجراءات إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تسمح بتغيير ناجح للنظام محلياً وتبقي العراق معزولاً دولياً.

[53] Petroleum Economist. "Iraq Sanctions Policy Reaches Fork in the Road." Vol.66. No.2. February 1999, p.39"

يجب التأكيد على تطورين هامين يتعلقان بالمقاربة الأمريكية تجاه العراق أولاً، في أواخر التسعينيات، تغير الهدف الأمريكي من احتواء النظام في بغداد إلى محاولة إسقاطه ففي كانون الثاني 1998، صرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أن السياسة الأمريكية لاحتواء العراق قد تغيرت إلى سياسة "الاحتواء بالإضافة إلى تغيير النظام.[54]

ثانيًا، بعد عشر سنوات من فرض العقوبات على العراق، لا تزال البلاد معزولة، ومع ذلك فإن الحاجز العازل" به ثغرات، إذ أن تصميم المجتمع الدولي على الإبقاء على العقوبات آخذ في التضاؤل، والذي وصفه بعض المحللين بأنه "إرهاق من العقوبات"، وبعبارة أخرى، مع تلاشي ذكريات حرب الخليج، أصبح من الصعب الحفاظ على تلك المنظومة من العقوبات وأحد الأمثلة على "إجهاد العقوبات" حدث في سبتمبر 1999 عندما حضرت أكثر من 50 شركة أجنبية معرضًا لتكنولوجيا النفط والغاز في بغداد، وهو أول تجمع من هذا النوع منذ 10 سنوات وكانت معظم الشركات من روسيا والصين وكندا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة ولم تحضر أي شركة أمريكية المعرض [55].

من أجل كسر جدار العزلة، سعت بغداد إلى استخدام مواردها النفطية كجزرة للتأثير على مواقف الحكومات الأخرى في مجلس الأمن وقامت ببيع نسبة كبيرة من النفط العراقي لشركات روسية وصينية وفرنسية، والأهم من ذلك، أن بغداد عرضت على هؤلاء الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن شروطا جذابة لاستكشاف وتطوير حقولها النفطية، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وقع العراق عقود مشاركة في الإنتاج مع شركة البترول الوطنية الصينية، ولوك أويل الروسية، وإلف أغويتين وتوتال الفرنسية، لتطوير حقول الأحدب وغرب القرنة ومجنون وغيرها من حقول النفط بمجرد إعلان الأمم المتحدة رفع العقوبات. بدأت شركة زانوفيت، وهي شركة نفط روسية، بالفعل في حفر عشرات آبار النفط في حقل كركوك في شمال العراق، الذي يعتبره بعض المسؤولين جزءًا من كردستان.[56]

تتماشى هذه الاتفاقيات بين الحكومة العراقية والعديد من شركات النفط العالمية مع هدفين معلنين من قبل الحكومة في بغداد، أولاً، أبدى العراق خلال السنوات العديدة الماضية رغبته في توسيع طاقته الإنتاجية بقوة إلى حوالي 6.000.000 برميل في اليوم عند رفع عقوبات الأمم المتحدة. بالنظر إلى الديون الخارجية المرهقة للبلاد والوضع السيئ لمنشآتها النفطية، فإن الاستثمار الأجنبي ضروري. ثانياً، قال الرئيس صدام حسين في كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى الـ 79 لتأسيس القوات المسلحة العراقية: "قلنا على وجه اليقين أن الحظر لن يرفع بقرار من مجلس الأمن، بل سيتآكل من تلقاء نفسه".[57]

يعتقد القادة العراقيون أن الولايات المتحدة لن تقبل رفع العقوبات طالما هم في السلطة، في المستقبل المنظور، من الصعب للغاية توقع أي تقارب بين واشنطن وبغداد أثناء تولي الرئيس صدام حسين منصبه وعاد النفط العراقي بالفعل إلى السوق الدولية بكميات متزايدة ومن المرجح أن يستمر الضغط الدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي على الحكومة العراقية لقبول قرارات مجلس الأمن، وفي غضون ذلك، لا يُتوقع من شركات النفط الأمريكية أن تلعب دورًا في تطوير موارد العراق الهيدروكربونية دون تغيير جوهري في النظام السياسي في بغداد.

لم تكن الأسواق مدفوعة بالعوامل الاقتصادية وحدها إذ لطالما شكلت الاعتبارات الاستراتيجية لاعبا مهما في إمدادات النفط وأسعاره. الولايات المتحدة لديها أكبر اقتصاد في العالم وتعكس دبلوماسيتها النفطية مصالحها الاقتصادية

[54] Robert H. Pelletres. "Tray The View from Washington on Sanctions against Inq. Middle East Economic Survey Vol41. No 49, December 7th, 1998, on line at www.mees.com

[55] EIA, Country Profile Ing. December 1999, on line at www.eia dot. Gov.

[56] Leon Barkho, "Russian Firm Drilling for Iraq Oil" Washington Post December 2nd, 1999, p.A8

[57] Middle East Economic Survey "An Economic Agenda for Future Iraq," Vol 42, No.35, August 30th, 1999, online at www.mees.com.

والاستراتيجية، ومن حين لآخر، كما توحي التجربة مع إيران، فإن المقاربات المفضلة لشركات النفط الأمريكية الخاصة لا تتوافق مع أهداف واستراتيجيات حكومة الولايات المتحدة وأيضا جعلت عولمة سوق النفط مسألة من يشتري ومن يبيع برميلًا معينًا من النفط أقل أهمية، وصحيح أن الولايات المتحدة أقل اعتمادًا على إمدادات النفط من الخليج العربي من أوروبا واليابان، ومن الصحيح أيضًا أن أي تعطيل للإمدادات من منطقة الخليج سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي بما في ذلك الولايات المتحدة وبعبارة أخرى، يجب على جميع القوى الكبرى أن تجد طريقة لضمان استقرار سوق الطاقة، ولا يمكن تحقيق أمن النفط الأمريكي دون استقرار سوق النفط العالمي إضافة لذلك، توفر إمكانية دعوة الاستثمار الأجنبي للعودة إلى صناعة النفط في دول الخليج الفارسي بالإضافة إلى التغييرات السياسية الأخيرة في إيران لواشنطن فرصة كبيرة للمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة وعلاوة على ذلك، في مرحلة ما في المستقبل، سيستقر الوضع في العراق، وبالنظر إلى مواردها الهيدروكربونية الهائلة، ستظل بغداد لاعباً رئيسياً في صناعة النفط، وستضيف إعادة اندماج العراق في النظام العالمي المزيد من الثقة في سوق الطاقة العالمي وباختصار، دبلوماسية النفط ليست لعبة محصلتها صفر ففي صناعة الطاقة، جميع اللاعبين، بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة، يمكن لشركات النفط الأمريكية ومنتجي الخليج أن يفوزوا بها.

الاستنتاجات والتوصيات

تحتاج الولايات المتحدة لكميات هائلة من النفط، ولذلك هي تسعى دائما لضمان وصول أكبر كمية من الامدادات الى السوق العالمية، ونلاحظ أن الولايات المتحدة في سبيل تحقيق هذا الهدف وما نجم عنه من انخفاض الأسعار قد أضرت بالمستثمرين الأمريكيين أنفسهم الذين يعملون على استخراج النفط على أراضيها لكونها اعتمدت سياسات اقتصادية قائمة على دعم الإنتاج ذو المردود الأكبر ولكي تقلل قدر الإمكان من استنفاذ ثرواتها الاحتياطية، كما أنها أضرت بمصالح شركاتها النفطية في سبيل أهدافها السياسية حيث منعتها من الاستثمار في إيران والعراق، إذا فالسياسة الأمريكية اتجاه منطقة الخلي قائمة على الموازنة بين المنافع الاقتصادية والخطط السياسية بما يحقق إبقاء النفوذ واستمرار الهيمنة بالدرجة الأولى.

Reference

1- Energy Amit, "Energy Market Report," No.204, October 1998
2- Jane Peries, "US Deal on Caspian Oil Still Faces Problems with Bottom Line," New York Times, November 21st, 1999
3- Middle East Economic Survey, "Pour-OPEC Conference Statements, Vol. 43, No. 15. April 10, 2000, on line at www.mees.com.
4- Robin Allen, "Saudi Approve Investment Law," Financial Times, April 10th, 2000, on line at www.ft.com
5- Anger Fumer Pert "Glisson Says US Secking Partnership with Iran," February 14th, 2000, on line at
6- Ali al-Naimi, "Future World Oil Outlook," Middle East Eemic Survey Vol. 41, No. 44, November 2, 1998, online at www.mees.com
7- BP Amoca, BPA Statical Review of World Energy Lendon, June 1999
8- David E. Rosenbaum, "Clinton Hails OPEC Decision to Sell More Oil," New York Times, March 30th, 2000،

9- ELA, Annual Energy, December 1999, October 2000, ELA. 25th Anniverary of the 1973 Oil Embargo, September 1998, online at www.eia. doe. gov
10- ELA. Gulf Oil Export Fact Sheet June 1999, on line at www.eia.dot.gov.
11- Energy economist "Gunning for Oil Import: The U.S. Congress Rides Again." No.211, May 1999
12- Energy Information Administration (ELA), Anal Energy Owalk 2000, Washington DC United States Government Printing Office (USGPO), December 1999
13- Ferruh Demirmen, "Despite Recent Gains in Momentum. Prospects for the Baku-Ceyhan Caspian Oil Expon Line Remain Doubtful," Oil and Gas Journal, Vel.97, No.46, November 15th, 1999
14- For thorough discussion of Carter Doctrine see George Lanczowski, American President and the Middle East ،Durham Duke University Press, 1990, pp:157.211
http://dailynews.yahoo.com/hr/nm/20000226/ba/energy rich Andon 7.html.
15- International Energy Agency, World Energy Outlook, Paris OECD Publications, 1998
16- Judith Miller, "Effort for Lowering Oil Prices Gaim at US-Saudi Meeting New York Times February 26th, 2000, on line at www.nytimes.com.
17- Keith Bradsher. "Consumers Hit as Fuel Prices Climb Sharply," New York Times, January 30th, 2000
18- Keith McLachlan, "Oil in the Persian Gulf Area," in Alvin J. Corell, ed), The Persian Gulf Stan: A General Pago right (1) Survey Baltimore the Johns Hopkins University Press, 1980,
19- Laurie Lande, "Second Thoughts." The International Economy, Vol. 11, No.3, May/June 1997, pp.44-49 and Gawdar Bahgar. "Beyond Containment US-Iranian Relations at a Cremades Security Dialoguer, Vol.28, No.4. December 1997, pp 453-464
20- Leon Barkhe, "Russian Firm Drilling for Iraq Oil" Washington Post December 2nd, 1999
21- M. Nagy Elony. "On the Future Role of Gulf Oil in Meeting World Energy Demand." Energy Studies Review VoL.8, No.1, Winter 1996
22- Michael Georgy, "US. Encouraged by Saudi Reply to Oil Ples," Reus, February 26th, 2000, on line at
23- Middle Est Monitor, "OPEC Minister Approve Huge 1.7 million BD Production Cats Val 29, No. 3، March 1999
24- New York Time "Editorial the High Price of Oil", February 10th, 2000
25- Oil and Gas Journal "US, Crude Oil Prices Lowes Since 1930s Depression," Val.97, No.3, January 18،1999
26- On March 22, 2000 the United States House of Representatives voted 382-to-38 on bill to pressure oil producer countries to increase their outcome
27- petroleum Economist, "International Energy Agency. There Is No Time to Lose." Vol.66, No.5, May 1999
28- Proven means that there is considerable geologic & engineering evidence that supports the ability to develop such resources under current economic and sechnological environmen
29- Robert H. Pelletres. "Tray The View from Washington on Sanctions against Inq. Middle East Eemic Survey Vol41. No 49, December 7th, 1998, on line at www.meex.com
30- Roula Khalaf and Robert Corrine, "Saudis Set fine Energy Talks with Foreign Oil Companies," Fall Times, March 9th, 2000, on line at www.ft.com.

31- Sarah Emerson, "OPEC Unwieldy Market Power," Middle East Economic Survey Vol.42, No.40, October 4th, 1999, on line at www.mees.com
32- Stephen Kinser, "Caspian Lands Back a Pipeline Pushed by West," New York Times, November 19th, 1999،
33- The text of the bill can be found on line at http://thomas.loc.gov.cgi-bin/query
34- The text of the bill is available at http://thomas loc.gov/CGI-bin/query/Dc1062/temp/-c106Phg06K//.